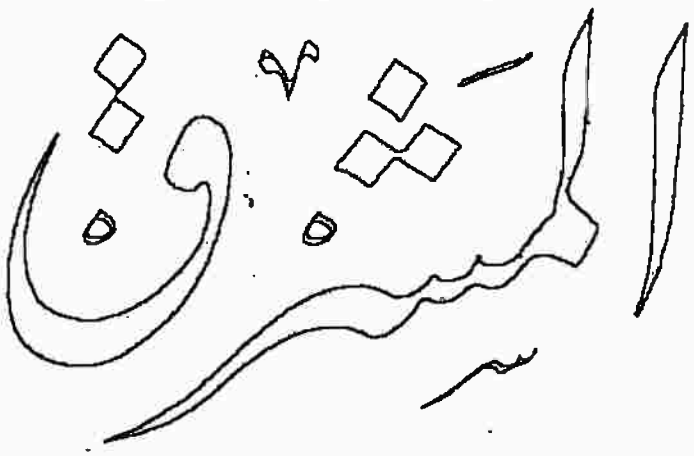
المشرق

المشرق

مجلّة ثقافيّة بجامعة
تصدر مرّتين في السنة
عن «دار المشرق» - بيروت

المدير المسؤول: الأب كميل حشيمه اليسوعيّ
رئيس التحرير: الأب سليم دكّاش اليسوعيّ

هيئة المستشارين: أ. أنطوان أودو - أ. لويس پوزيه - د. جورج جبّور - د. جاد حاتم - أ. عزيز الحلاّق - أ. صبحي حموي - أ. سمير خليل - أ. جوزف دنوهيو - د. أحيف ستّو - أ. فاضل سيداروس - د. رفيق العجم - د. بطرس لبكي.

الإدارة والتحرير
دار المشرق،
ص.ب. ١٦٦٧٧٨
بيروت، لبنان
الهاتف: ٣٣٣٥٦٦ و٣٢٦١١٠
التلكس: 42733 IMPCAT LE

Direction et Rédaction
Dar el-Machreq,
B.P. 166778
Beyrouth, LIBAN
Téléph.: 333566, 326110
Télex: 42733 IMPCAT LE

التعليم الأساسيّ والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في صعيد مصر

الدكتور بطرس لبكي

يجمع أصحاب الشأن على أنّ العلاقة بين التعليم الأساسيّ والتنمية علاقة وثيقة بوجه عامّ، وهي تزداد وثوقًا في الظروف العيانيّة الخاصّة بصعيد مصر، كما سيظهر في سياق هذا النصّ.

فالتنمية بالمفهوم الذي نتبنّاه هي مجموعة التغيُّرات الذهنيّة والاجتماعيّة التي تسمح لجماعة بشريّة ما بزيادة إنتاجها الاجماليّ الحقيقيّ على نحو ثابت وتراكميّ.

أمّا التعليم الأساسيّ فهو، باختصار، تلقين المعلومات الأساسيّة التي تسمح للإنسان بأن يقرأ ويكتب ويحسب.

وعلاقة التعليم الأساسيّ بالتغيُّرات الذهنيّة والاجتماعيّة التي هي جوهر التنمية لها خصائص مميّزة في صعيد مصر، وذلك بسبب الظروف المكوِّنة للأوضاع الجغرافيّة والسكّانيّة والاقتصاديّة في مصر عامّةً وفي الصعيد خاصّةً.

لذلك سنعرض بعض المعطيات الخاصّة بمصر عامّةً وبالصعيد خاصّةً، قبل أن نحلّل دور التعليم الأساسيّ في تنمية الصعيد، لنختم بلمحة سريعة عن دور الرهبانيّة اليسوعيّة في هذا المضمار.

المعطيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مصر

تُعتبَر مصر بلدًا مكتظًّا بالسكّان، بمعدّل ٢٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربّع الواحد، وذلك في الأراضي الصالحة للزراعة (أي غير الصحراويّة).

ويعود معدّل النموّ الطبيعيّ العالي للسكّان (٣٪ سنويًّا) لارتفاع معدّل الخصب الذي يترافق مع انخفاض الوفيّات بسبب تحسُّن الوضع الصحّيّ. وتترافق هذه الزيادة مع عمليّة تمدين متسارعة: فقد ارتفعت نسبة السكّان الحضريين من ٣٧,٤٪ إلى ٩، و٤٣٪ من مجموع السكّان بين ١٩٦٠ و١٩٨٦. أمّا سكّان الريف، فبالرغم من انخفاض نسبتهم، فقد ارتفع عددهم في الفترة نفسها. وهذا التمدين وما رافقه من استصلاح غير كافٍ للأراضي سبّب تراجعًا في المساحات المزروعة، ترافق مع تكاثف السكّان على الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن جهة أخرى، تبدو سياسة الأسعار غير مناسبة للفلاّحين، فأسعار المنتجات الزراعيّة زهيدة، لكنّها ملائمة لسكّان المدن من جراء الدعم الماليّ للمنتجات الاستهلاكيّة الضروريّة (خبز، سكّر، شاي، تبغ،...). وقد ساهمت هذه السياسة في هجرة ريفيّة باتّجاه المدن، وجعلت بالتالي مدينة القاهرة وحدها تستقطب ربع سكّان مصر، ممّا تسبّب في كساد الإنتاج الزراعيّ، في حين ازداد استهلاك المنتجات الغذائيّة. وهذا ما يفسّر تزايد العجز الغذائيّ.

وقد أسهمت قلّة فاعليّة القطاع الصناعيّ العامّ المسيطر في عجز المبادلات الخارجيّة للمنتجات الصناعيّة. يضاف إلى ذلك حجم النفقات العسكريّة. كلّ هذه العناصر زادت في تفاقم عجز ميزان المدفوعات، فنتج عنه ارتفاع الدين الخارجيّ، وتدنّي القيمة الخارجيّة للعملة الوطنيّة، بالإضافة إلى العجز الماليّ المتنامي للدولة، والممَوّل بجزء كبير منه بإصدارات نقديّة. وكلّ ذلك سبّب تضخُّمًا دائمًا.

يمكننا تلخيص المشاكل الديموغرافيّة والاقتصاديّة في مصر كما يلي: تسارع النموّ الديموغرافيّ، نقص في الأراضي الزراعيّة، تصنيع غير كافٍ، تمدين مفرط، بطالة، تبعيّة غذائيّة، تزايد الدين الخارجيّ، تدنّي مستوى المعيشة

وتصاعد اللامساواة في توزيع الدخل، بطالة مستمرّة، ومستقبل ذو آفاق قاتمة للشباب.

في هذا الإطار المصريّ العامّ، يتميّز الصعيد بمعطيات خاصّة نعرضها فيما يلي:

المعطيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في صعيد مصر

يتألّف الصعيد من المحافظات التالية: الجيزة، بني سويف، الفيّوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، ويبلغ طول وادي النيل ٧٠٠ كلم تقريبًا، ويتراوح عرضه بين ٢ و١٠ كلم، بالغًا أقصى حدّ له في «كوم امبو» (١٥ كلم).

وتحيط بهذا الوادي سلسلتا تلال تحدّان الصحراء بارتفاع وسطيّ يبلغ ٣٠٠ متر عن سطح البحر.

يتركّز ثلث سكّان مصر في الصعيد، وبحسب المؤشّرات المختلفة، توفّر المنطقة ٣٦٪ من قيمة الإنتاج الزراعيّ والمساحات الصالحة للزراعة واليد العاملة الزراعيّة. لكن إمكانيّة توسُّع الأراضي المستغلّة الآن ضعيفة (١٠٪ من مُجمل مساحة مصر).

لا تُعتبَر هذه المنطقة صناعيّة، لأنّها تؤمّن ١٣٪ من الإنتاج المصريّ فقط. وتوفّر المنطقة ثلث الطاقة الكهربائيّة بفضل سدّ أسوان. ويُعتبَر نظام الاتّصالات متطوّرًا إلى حدٍّ ما في الصعيد. ولعلّ أكثر ما تُعتبَر المنطقة محرومة منه هو التعليم. فبينما كان من المتوقّع أن يكون ٨٠٪ من الأولاد الذين هم في عمر الدراسة مستوعَبين في المدارس في أواخر السبعينات في مصر، لم تكن هذه النسبة إلاّ ٦٠٪ فقط في الصعيد. وكانت نسبة المتخرّجين الجامعيّين في المنطقة تمثّل ثلث مجموع خرّيجيّ مصر.

وتُشير المعطيات التي نملكها في المجال الصحّيّ (عدد الصيدليّات، عدد الإمدادات المائيّة للاستعمال المنزليّ) إلى أنّ المنطقة محرومة في هذا المجال نسبةً إلى باقي البلد.

جدول رقم ١

حصّة الصعيد من مختلف المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة[1]

المؤشّرات	حصّة الصعيد من مجموع مصر	السنة
ـ السكّان	٪٣٣,٦	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ المساحة	٪٣٧,٨	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ المساحة المحصودة	٪٣٦,٢	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ طاقة توسّع الأراضي للزراعة حتّى العام ٢٠٠٠	٪٩,٨	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ مجموع الإنتاج الزراعيّ	٪٣٥,٤٥	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ الإنتاج النباتيّ	٪٣٦,٨٩	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ الإنتاج الحيوانيّ	٪٣٣,٢١	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ اليد العاملة الزراعيّة	٪٣٧,٦	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ الإنتاج الصناعيّ	٪١٣,٢	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ الطاقة الكهربائيّة	٪٣٣,٠	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ شبكة الطرقات (الطول)	٪٢٠,٠	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ شبكة السكك الحديديّة	٪٣٠,٠	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

(١) ـ المصادر:

ـ جمهوريّة مصر العربيّة ـ وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ «الخطّة الخمسيّة الخامسة...» الجزء الأوّل. ص ٤٤٤ ـ ٤٧٦.

ـ الجهاز المركزيّ للتعبئة العامّة والإحصاء ـ كتاب الإحصاء السنويّ. جمهوريّة مصر العربيّة. ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦ ـ القاهرة، تمّوز ١٩٨٧، ص ١٦ ـ ٢٢٦.

ـ جمهوريّة مصر العربيّة ـ معهد التخطيط القوميّ، د. عزّة سليمان «دراسة تحليليّة لمراحل التعليم الأساسيّ في مصر على مستوى المحافظات» ـ مذكّرة خارجيّة رقم ١٤٦٩، آيار ١٩٨٩، القاهرة.

المؤشرات	حصّة الصعيد من مجموع مصر	السنة
ـ عدد الخطوط الهاتفيّة	٪٥٠,٠	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧
ـ عدد التلاميذ في الابتدائيّ	٪٣١,٩٣	١٩٨٤ ـ ١٩٨٥
ـ عدد الصفوف في الابتدائيّ	٪٣٠,٨٦	١٩٨٤
ـ عدد التلاميذ في التكميليّ	٪٢٩,٥٨	١٩٨٤
ـ عدد الصفوف في التكميليّ	٪٢٩,٢٤	١٩٨٤
ـ عدد المتخرّجين الجامعيّين	٪٩,٥	١٩٨٥ ـ ١٩٨٦
ـ نسبة التعليم في الابتدائيّ	٪٦,٠	١٩٧٨ ـ ١٩٨٧
ـ مراكز الشباب	٪٣٣,١٤	١٩٧٧ ـ ١٩٨٨
ـ عدد الصيدليّات	٪٣٥,٣٠	١٩٨٦
ـ ماء للاستعمال المنزليّ	٪١٧,٧	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

بعد هذا الاستعراض السريع للمعطيات الاقتصاديّة والسكّانيّة في مصر عامّة وصعيد مصر خاصّةً، يمكننا البحث في صلب موضوعنا، أي:

التعليم الأساسيّ والتنمية في صعيد مصر

١ ـ التعليم الأساسيّ والوضع السكّانيّ

تُعتبر مصر بلدًا كثيف السكّان، فإذا استثنينا المساحات الصحراويّة، تبلغ الكثافة ٢٠٠ شخص بالكيلومتر المربّع. ويبلغ المعدّل السنويّ لنموّ السكّان ٣٪. وهذه النسبة المرتفعة تُلغي عمليًّا آثار النموّ الاقتصاديّ للبلد، ممّا يجعل الحدّ من النموّ الديمغرافيّ في رأس اهتمامات الحكومة المصريّة. وتشير

المعطيات المتاحة في بعض البلدان النامية إلى وجود ارتباط عكسيّ بين مستوى النساء التعليميّ وحجم الأسرة[1].

إنّ تحسّن المستوى التعليميّ للفتيات والنساء هو إحدى الوسائل الأكثر فعّاليّة لضبط النموّ الديمغرافيّ. ولعلّ صعيد مصر هو منطقة نموذجيّة لتطبيق هذا النوع من السياسات، حيث تصطدم الطرق المباشرة لضبط الخصب بعوائق ثقافيّة مهمّة، وحيث درجة التعليم هي أقلّ من الوسط نسبةً إلى باقي البلاد. لذلك تساهم المدارس ومراكز التعليم الأساسيّ في القرى التي تخلو من مدرسة إسهامًا مهمًّا في تنمية صعيد مصر من هذا الباب. لكن التعليم الأساسيّ يلعب دورًا آخر على الصعيد السكّانيّ عبرَ تأثيره في الهجرة الريفيّة.

٢ ـ التعليم الأساسيّ والهجرة الريفيّة

إنّ الكثافة السكّانيّة والضغط الذي تفرضه، وكذلك محدوديّة المساحات الممكن زراعتها، كلّها عوامل مسبّبة لهجرة ريفيّة قسريّة. فقد ارتفعت نسبة السكّان الحضر من ٢٧٪ إلى ٤٣٪ من مجموع السكّان المصريّين بين ١٩٦٠ و١٩٨٦. وتتّجه هذه الهجرة الداخليّة نحو القاهرة بوجه خاصّ، متسبّبة بكلفة مرتفعة. وتبيّن الخطّة المصريّة للتنمية ضرورة إيجاد نموّ اقتصاديّ أكثر توازنًا بين مختلف مناطق البلاد[2].

فالمدارس الابتدائيّة في الصعيد تحدّ من الهجرة الريفيّة. وتشير البحوث التي أُجريت في عامَي ١٩٨١ و١٩٨٣ إلى أنّ الأغلبيّة الساحقة لخرّيجي المدارس

---

(١) ـ البنك الدوليّ: «التعليم والتنمية» ـ القسم الثاني في التقرير القطاعيّ عن التعليم ـ باريس ١٩٨٠.

ـ البنك الدوليّ: «السياسات الديمغرافيّة في مصر» ـ واشنطن ـ ١٩٨٥ ـ باللغة الإنكليزيّة

ـ هدى زريق: «تأثير تربية النساء والتمدين على الخصب المرجو والفعليّ وعلى تنظيم الخصب في لبنان» وعنوان تدنيس: «تربية المرأة وانخفاض الخصب في بلد نام»: الحالة الأردنيّة ـ في النشرة السكّانيّة للجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة لغربي آسيا ـ العدد ١٣ ـ تموز ١٩٧٩ بيروت ـ باللغة الإنكليزيّة.

(٢) ـ جمهوريّة مصر العربيّة ـ وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ «الخطّة الخمسيّة الثانية» الجزء الأوّل ـ ص ٤٤١ ـ ٤٧٩.

يستقرّون في الصعيد. فوجود مدرسة في قرية يُلغي دافعًا على الأقلّ من دوافع الهجرة إلى المدينة[1].

وإلى جانب دور التعليم الأساسيّ على الصعيد السكّانيّ، هناك أدوارًا تنمويّة أخرى للتعليم الأساس منها:

٣ ـ التعليم الأساسيّ وزيادة إنتاجيّة العمل

إنّ وجود السكّان بكثافة في أراض صالحة للزراعة محدودة المساحة يدفع إلى البحث عن إمكانيّات أخرى لزيادة دخل المزارعين. ويكون ذلك إمّا بتكثيف الزراعة وتربية المواشي بوسائل حديثة، وإمّا بزيادة النشاطات الإنتاجيّة غير الزراعيّة. ويبدو ذلك أكثر إلحاحًا الآن، بعد أن سُدّت إمكانيّات هجرة الصعيديّين إلى الخليج العربيّ وازداد عدد العائدين من هذه النقطة. لكن تطوير النشاطات المذكورة أعلاه يتطلّب من جانب السكّان الريفيّين حدًّا أدنى من التعليم الأساسيّ، خاصّةً في مجالات الزراعة المكثّفة والإنتاج الحيوانيّ الحديث والنشاطات الإنتاجيّة غير الزراعيّة.

وانطلاقًا من تجارب ميدانيّة، تبدو مضاعفة الإنتاجيّة الزراعيّة في الصعيد أمرًا ممكنًا، وذلك من خلال استعمال تقنيات الريّ بواسطة الأقنية. وقد جرى ذلك تدريجيًّا في السنوات التي تلت إنشاء سدّ أسوان. وبصرف النظر عن الطاقات الإنتاجيّة الكامنة في نطاق الزراعة وتربية المواشي في الصعيد، يمكننا منذ اليوم أن نتوقّع أنّ إمكانيّات التطوّر الاقتصاديّ في هذه المنطقة سوف تصطدم بعوائق طبيعيّة. وبالتالي فإنّ زيادة الإنتاج الحرفيّ والصناعيّ لا مفرّ منها في الأمدَين القريب أو البعيد من أجل تأمين نموّ اقتصاديّ مستقبليّ للصعيد. إنّ حصّة الصعيد من الإنتاج الصناعيّ المصريّ هي فقط ١٣,٢٪ حاليًّا، بينما يعيش ثلث سكّان مصر في هذه المنطقة.

هنا أيضًا، يفرض تنويع الإنتاج وتكثيفه (من خلال إدخال تقنيات حديثة في المجالَين الزراعيّ والصناعيّ) تعلُّم فئات واسعة من السكّان. فقد

(١) ـ جمعيّة الصعيد للدراسات والتنمية الاجتماعيّة: «التقييم الذاتيّ» ـ ١٩٨٤ ـ القاهرة ـ (بالفرنسيّة).

أظهرت عدّة دراسات تجريبيّة أنّ العامل غير الأمّيّ يعمل بإنتاجيّة أكثر ارتفاعًا من إنتاجيّة العامل الأمّيّ. وتبيّن دراسات أخرى أنّ اشتراك عامل واحد غير أمّيّ مع فريق من الأمّيّين يكفي لزيادة إنتاجيّة الفريق. ويبدو هذا الأمر شديد الأهمّيّة لبلد مثل مصر يشكّل الأمّيّون فيه أكثر من نصف السكّان البالغ عمرهم أكثر من عشر سنين.

إنّ استعمال السماد والمبيدات الزراعيّة بطريقة مدروسة وإدخال أصناف جديدة يتطلّبان التدريب وتقبُّل السكّان لهذه التقنيات الحديثة، واستعمالها الملائم خاصّة، لتجنّب أخطار البيئة، ممّا يفرض حدًّا معيّنًا من التربية.

ولا تنحصر هذه الأمور على مصر. فقد بيّنت دراسات متنوّعة أنّ الإنتاجيّة الزراعيّة للفرد تزداد بوجه ملحوظ بعد متابعته أربع سنوات من التعليم الأساسيّ. وفي الظروف الخاصّة لزراعة مكثّفة كزراعة الصعيد، يمكننا توقُّع نتائج أفضل في الإنتاجيّة، نتيجةً لتحسين المستوى التربويّ، ممّا هو منتظر في مناطق أخرى من العالم، وزيادة إنتاجيّة العمل هي جزء من ظاهرة أهمّ وهي زيادة دخل الريفيّين.

٤ ـ التعليم الأساسيّ وزيادة دخل الريفيّين:

يفترض تطوّر منطقة ريفيّة ما، لا زيادة الإنتاج المادّيّ فحسب، بل زيادة الدخل الريفيّ أيضًا. هنا تُطرح مسألة تحديد أسعار المنتجات الزراعيّة. ففي مصر تحدّد الدولة إجمالاً الأسعار على مستوى منخفض إرضاءً لسكّان الحضر وزيادةً لدخل الدولة فيشكّل دعم السلع الزراعيّة الاستهلاكيّة امتيازًا للمدن على حساب الريف. وهذه السياسة الهادفة إلى إرضاء المراكز الحضريّة تزيد من خطورة ركود الإنتاج الزراعيّ وتساهم مساهمة أكبر في الهجرة الريفيّة.

وبخلاف الحضر، فليس للريفيّين المصريّين وجماعة ضاغطة» (لوبي) يمكنها التأثير باتّجاه سياسة أسعار مناسبة لزيادة الإنتاج. فتكوين جماعات ضاغطة تمثّل مصالح الريفيّين، وتزيد من وزنهم الاقتصاديّ والسياسيّ في المجتمع المصريّ، أمر مرتبط إلى حدٍّ بعيد بالمستوى التعليميّ للريفيّين. القرويّون أمّيّون غالبًا، فليس بإمكانهم أن ينتظموا في تعاونيّات، أو أن يشكّلوا

جماعات مهمّتها الدفاع عن حقوقهم، وتهيئة نظام أسعار زراعيّة أكثر توازنًا يؤمّن لهم حدًّا أدنى من الدخل. فالتعليم الأساسيّ هو المفتاح الذي يمكّن الريفيّين من تمثيل مصالحهم الاقتصاديّة المشروعة.

٥ ـ تسهيل إدارة المشاريع الاقتصاديّة الحديثة:

تُعتبَر المعارف الأساسيّة من قراءة وكتابة وحساب مهمّة بوجه خاصّ في حالة المؤسّسات الصغيرة الزراعيّة والحرفيّة والصناعيّة. فإنّ إمكانيّة قراءة النصوص الإداريّة وطريقة استعمال التجهيزات والمواد والكتب الوجيزة هي حيويّة لهذه المؤسّسات، وكذلك إمكانيّة فهم كشوفات صناديق الادّخار، أو إجراء تحويلات أو وضع فواتير. والتعليم الأساسيّ ضروريّ لبلوغ تلك الأهداف.

٦ ـ توسيع سوق العمل أمام الريفيّين:

يفرض التشريع المصريّ على كلّ طالب عمل في الصناعة أو الخدمات أو الإدارة أن يُبرز شهادة نحو أميّة. يطبّق هذا التشريع بشكل صارم في المؤسّسات الرسميّة. إنّ المدخل إلى التعليم الأساسيّ يشكّل إذًا المدخل إلى القطاع العامّ. فحرمان منطقة أو شريحة اجتماعيّة أو فريق معيّن من الحصول على التعليم الأساسيّ يُلحق بهم ضررًا في سوق العمل. إنّ توفير التعليم في منطقة غير مجهّزة بالمؤسّسات التعليميّة يساهم مباشرةً في التخفيف من عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل.

٧ ـ التعليم الأساسيّ وتسهيل استيعاب التعليم المهنيّ:

بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة للتعليم الأساسيّ كزيادة الإنتاجيّة واستعداد أفضل لتقبّل الابتكارات (التحديث)، علينا التنويه بالآثار المباشرة للتعليم الأساسيّ. فإنّ معرفة القراءة والكتابة تزيد من تقبّل واستيعاب كلّ المعارف الأساسيّة في مجال التدريب المهنيّ كما في المجالات الصحّيّة.

إنّ تدريب الشباب والكبار في هذه القطاعات يمكن أن يتحقّق بمزيد من السرعة وبكلفة أقلّ انطلاقًا من التعليم الأساسيّ.

٨ ـ تمركز الفائدة الإنمائيّة في التعليم الأساسيّ:

نلفت النظر إلى أن الأسباب التي أحصيناها لضرورة التعليم الأساسيّ، في سياسة التنمية، ليست ذات قيمة فعليّة إلاّ للتعليم الأساسيّ. إنّ القيمة الاقتصاديّة لنظام تعليميّ لمستويات أعلى هي أكثر عرضة للتساؤل. فالمدارس التكميليّة والثانويّة، بل والجامعات، لا تمثّل استثمارات في مجمل الاقتصاد إلاّ بقدر ما تلبّي حاجاته إلى الكادرات الوسطى والعليا، وبقدر ما تهيّئ أساليبه وبرامجه فعلاً بهذه المراكز ذات المهمّات الاقتصاديّة. إنّ تدريب أو تعليم عدد من الخرّيجين يتخطّى الحاجات أو لا يلبّيها ويمثّل تشميرًا سيّئًا للموارد، حتّى في البلاد الصناعيّة. ولكنّه وخيم العاقبة على البلدان الفقيرة. فالتعليم هنا قد يشكّل عائقًا أمام التنمية في هذه الحالة.

دور الرهبانيّة اليسوعيّة في التعليم الأساسيّ في صعيد مصر:

في الثمانينات من القرن الماضي، بدأ الرهبان اليسوعيّون بتأسيس مدارس القرى المجّانيّة في الصعيد، تموّلها هبات من مصادر أوروبيّة. وحيث إنّ هذا التمويل أصبح مستحيلاً مع بداية الحرب العالميّة الثانية، فقد أسّس الرهبان اليسوعيّون جمعيّة في عام ١٩٣٩ من أجل تأمين تمويل محلّيّ لمدارسهم هذه، وكان اسم الجمعيّة: «جمعيّة الصعيد المسيحيّة للمدارس».

وقد عُيّن الأب «هنري عيروط» اليسوعيّ، وهو العالِم الاجتماعيّ الريفيّ المعروف ومؤلّف كتاب «فلاّحو مصر»، مديرًا لها. وقد تمكّن في غضون سنوات قليلة من تنظيم شبكة مدرسيّة: مدارس بصفّين في القرى الصغيرة، وأخرى تضمّ المرحلة الابتدائيّة بكاملها في المراكز الإقليميّة. ومنذ الأربعينات وسّعت الجمعيّة نشاطاتها إلى القطاع الصحّيّ، وأسّست مراكز طبيّة، وخدمات اجتماعيّة. وكذلك مراكز للتدريب الحرفيّ والمهنيّ ونشاطات إنتاجيّة. وكانت هذه الجمعيّة ترعى ١٢٠ مدرسة في وسط الخمسينات، وتموّل هذه النشاطات جمعيّات تعاضد وتبرّعات في المدن الكبرى في البلد. وعام ١٩٥٧، تغيّر كلّ شيء، فقد منعت الحكومة المصريّة التعليم في المؤسّسات التي لا توفّر كلّ صفوف التعليم الابتدائيّ. ورأت الجمعيّة نفسها مضطرّة لإقفال ٨٠ من

مدارسها الصغيرة ذات الصفّين، فزالت اليوم عن الوجود في عدّة قرى صغيرة. والصحيح أنّ ٣٨ مدرسة فقط تمكّنت من الصمود فيما بعد. شهدت أواخر الخمسينات وبداية الستّينات هجرة كثيفة من المسيحيّين ذوي الأصول السوريّة واللبنانيّة والفلسطينيّة والإيطاليّة واليونانيّة، الذين كانت طبقاتهم الوسطى تساهم في تمويل الجمعيّة. ورأت الجمعيّة نفسها مرغمة مرّة أخرى الى طلب مساعدة خارجيّة من أجل تأمين استمراريّة عملها. وقد انحسر دور الرهبانيّة اليسوعيّة في الجمعيّة تدريجيًّا في العقود الأخيرة. ويترأس الجمعيّة منذ ١٩٦٤ المحامي أمين فهيم. وطوّرت هذه الجمعيّة، منذ مطلع الخمسينات، بالإضافة إلى إدارتها للمدارس التي صمدت، نشاطات متعدّدة في القطاعَين الاجتماعيّ والطبّيّ: تدريب الشباب، محو الأميّة، التدريب المهنيّ، التدبير المنزليّ للنساء، وبعض النشاطات الاقتصاديّة الإنتاجيّة المحدثة.

وقد لاحظنا من خلال دراسة ميدانيّة ساهمنا فيها مؤخّرًا عن نشاطات هذه الجمعيّة أنّ هذه النشاطات تشكّل مساهمة ذات شأن في تأمين التعليم الأساسيّ في عشرات القرى والمدن الصعيديّة، وعَبرَ ذلك في تأمين شروط أفضل لتنمية حقيقيّة لصعيد مصر.

وهكذا تكون النبتة التي زرعها وسقاها واعتنى بها رهبان يسوعيّون منذ أكثر من قرن في صعيد مصر أصبحت شجرة معطاء تساهم ثمارها في تنمية هذه المنطقة المهمّة من الشقيقة الكبرى.

من معاجم دار المشرق

- الموسوعة في علوم الطبيعة (٤ مجلّدات)، لأدوار غالب ـ طبعة جديدة موسعة
- المنجد في اللغة والأعلام
- منجد الطلاّب
- المنجد الأبجدي
- المنجد الإعدادي
- منجد الصغار
- المنجد في المترادفات والمتجانسات
- المنجد في الحروف وإعرابها
- المنجد في الأمثال والحكم والفرائد اللغويّة
- المنجد فرنسي عربي كبير
- قاموس سرياني عربي